Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized

تقييم أثر قانون 182 لسنة 2018 على المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

مسح المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

مدركات المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر الخاصة بالتعاقدات العامة

مدركات المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر الخاصة بالتعاقدات العامة

هل كراسة الشروط بتكون واضحة بشكل كامل؟

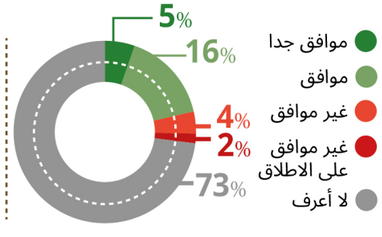

إلي اى مدى ترى ان شروط التعاقد العام سهلة بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

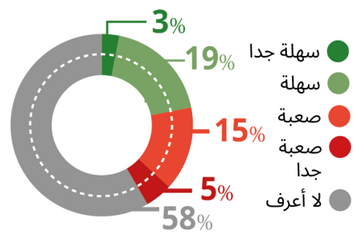

فى رأيك، هل الفترة الزمنية الممنوحة لتقديم العطاءات مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (الفاصل الزمنى بين الاعلان عن المناقصة والتقديم لها)؟

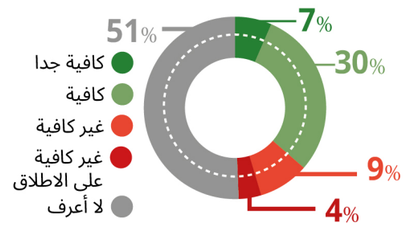

هل ترى أن أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لديهم مهارات كافية لإعداد الاوراق والمستندات المطلوبة للاشتراك بالتعاقدات العامة؟

في رأيك أيهما أفضل بالنسبة لك في التقدم للمشاركة في التعاقدات التقديم الإلكتروني ام الورقي؟

التوصيات

- تعزيز مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في سوق المشتريات الحكومية من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل الاشتراطات المطلوبة.
- زيادة معرفة المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بقانون 182 لسنة 2018 والمزايا التي يمنحها لهم من خلال استراتيجية تواصل طويلة الاجل تتضمن رسائل واضحة لأصحاب المشروعات.
- استحداث أنواع جديدة من القروض لتمويل نشاط المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الموجه لتنفيذ العقود الحكومية لضمان توافر التمويل اللازم للتشغيل مما يشجع المنشآت على التقدم للحصول على هذه العقود.

المنهجية

- تم إجراء الاستطلاع على عينة حجمها 989 منشأة اقتصادية من المنشآت الاقتصادية الرسمية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التي تم حصرها في التعداد الاقتصادي لعام 2017/2018 مع الاخذ فى الاعتبار انه تم تغطية جميع الأنشطة الاقتصادية دون تحديد لأنشطة معينة.
- تم جمع البيانات من خلال الهاتف حيث تم الاتصال بالمنشآت على الهاتف الأرضي أو الهاتف المحمول.
- يقل هامش الخطأ عن 5%.